Zagazig J. Agric. Res., Vol. 42 No. (3) 2015

http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master

دراســـة اقتصادية لتحـويلات العمـــالـــة المصـــرية بالـــدول العربيـــة

سعيده متولي إبراهيم محمد* - عادل عيد حسن - أنور علي لبن - أمينة أمين قطب

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق – مصر

الملخص

تتناول الدراسة تحليلاً اقتصادياً لتحويلات العمالة المصرية بالدول العربية حيث تعتبر التحويلات من أهم الموارد النقدية في البنيان المصري خلال الأربعة عقود الماضية، ومع التغيرات الحادثة على الساحة الدولية التي تجعل هذا المورد غير مستقر فإن الاقتصاد المصري اعتمد على تلك التحويلات في تغطية نسبة كبيرة من مدفوعات الواردات، فعلى الرغم من عودة العمالة المصرية المفاجئة بسبب عدم الاستقرار السياسي والحروب التي سادت خلال الفترة الأخيرة في البلدان العربية، وتعمل الدول العربية على إحلال العمالة الوطنية محل العمالة المستوردة ومنها المصرية، فإن تحويلات العمالة المصرية بالخارج مازالت تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني وقدرت حجم العمالة المصرية بالدول العربية بحوالي ١,٠٤ مليون عامل كمتوسط للفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ قدرت تحويلاتها إلى مصر بأكثر من ٢٩,٧١ مليار جنيه سنوياً، بالإضافة إلى أن تحويلات العمالة المصرية بالدول العربية مازالت تمثل أهمية كبيرة للبنيان الاقتصادي المصري من خلال تغطيتها لمدفوعات الواردات والتي وصلت تغطيتها خلال الفترة الإجمالية ٤,١٦%، بالإضافة أنها تمثل أهم بنود متحصلات النقد الأجنبي في فترة الدراسة حيث بلغت نحو ٢٦,٨ % من إجمالي متحصلات النقد الأجنبي، هذا وقد تبين أن العاملين بالدول العربية قد استخدموا تحويلاتهم في المشروعات الاستثمارية المختلفة.

الكلمات الاسترشادية: تحويلات، العمالة المصرية، الدول العربية

المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر ظاهرة هجرة العمالة المصرية للدول العربية من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى الفرد أو مستوى البنيان الاقتصادي. ومن أهم الآثار المترتبة على هجرة هؤلاء العمال ما تجنيه هذه العمالة من أموال وتقوم بإرسالها إلى الوطن فيما يسمى بالتحويلات سواء في صورة نقدية أو في صورة عينية. وقد نشأت التحويلات في إطار سفر العمالة المصرية للعمل بالدول العربية التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة، على آثر تزايد عائدات الأقطار العربية النفطية وارتفاع حجم الأموال القابلة للاستثمار وتبني الدول الخليجية النفطية لخطط إنمائية طموحة، تتسم بضخامة حجم الإنفاق الاستثماري العام، مما أدى إلى التزايد السريع في معدلات الطلب على الأيدي العاملة من مختلف المهارات اللازمة لإنجاز خطط التنمية ولمقابلة التوسع في حجم الإنفاق العام.

مشكلة البحث

أدت الأحداث السياسية الأخيرة المتتالية خلال السنوات الماضية وحتى الآن إلى عودة عدد كبير من العمالة المصرية، إبتداءًا من أحداث العراق الأخيرة والتي مازالت أوضاعها غير مستقرة، وإنتهاءآ بأحداث ليبيا، واليمن وسوريا، وما يحدث الآن في مصر ابتداء من عام ٢٠١١ وحتى الآن إلى عودة الكثير من العاملين المصرين بالدول العربية مما تسبب في ضياع قدر كبير من الأموال التى كانت تتدفق على مصر في صورة تحويلات نقدية أو عينية كانت تستثمر داخل مصر، إلى جانب ضياع دخول لهولاء العمالة وفرص عمل يتطلب من الاقتصاد الوطني توفيرها لهم، مما يزيد من حجم البطالة داخل مصر.

هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة التطورات الحادثة على تحويلات العمالة المصرية بالخارج خلال العقدين الآخرين، ومحاولة تحديد أهم العوامل التي تؤثر تأثيراً معنوياً على حجم التحويلات حتى يمكن تنميتها لصالح الاقتصاد القومي، تحديد أهم مجالات استخدام تحويلات العمالة المصرية بالدول العربية وآثار ذلك على التنمية في ريف محافظة الشرقية، بالإضافة إلى تحديد أهم المشكلات التي تواجه العمالة المصرية بالدول العربية ومقترحات التغلب عليها.

مصادر البيانات والطرق البحثية

اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات: أولها: بيانات ثانوية لسلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٩٠ –

* Corresponding author: Tel. : +201021516742
E-mail address: happy_meeto@yhaoo.com

٢٠١٢ تم تجميعها من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة القوي العاملة، والبنك المركزي المصري، ووزارة السياحة، والرسائل والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، ثانيها: بيانات أولية لدراسة ميدانية عن طريق استمارة استبيان تم جمعها من بعض قري محافظة الشرقية وذلك خلال عام ٢٠١٣. واعتمدت الدراسة على الأسلوبين الوصفي والكمي حيث تم استخدام المتوسطات والنسب المئوية، والاتجاه الزمني، وأسلوب الإنحدار الخطي البسيط، أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات بالإضافة لاستخدام أسلوب المتغيرات الوهمية Varinblies Dummy (DV)، كما تم استخدام اختبار الفروق بين الخطأ المعياري ومعادلات الإنحدار-Chow test والذي طوره كمينتا باستخدام المتغيرات الوهمية لحساب معنوية الفروق بين صور المعادلات المقدرة.

النتائج والمناقشة

من خلال الدراسات السابقة أمكن استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، حيث أكدت الدراسات أن هناك تضارب كبير للأرقام حول حجم العمالة المصرية من مليون إلى ٥ مليون عامل في الخارج (الهنيدى، ١٩٩٠)، كما أن الدول المستوردة للعمالة اتجهت في الفترة الأخيرة إلي استخدام عمالة حديثة العمر محل كبار السن وذلك توفيراً للأجور المرتفعة التي تقدمها لهم مقابل سنوات الخبرة، وأن العمال العائدين من الخارج قد قاموا بتغير مهنهم وكانت نسبتهم حوالي ٢٥% من إجمالي عينة الدراسة (حسن، ١٩٩٠)، وإن من أهم العوامل المؤثرة على تحويلات العمالة المصرية بالخارج كانت: حجم العمالة المصرية بالدول العربية، التوزيع الجغرافي للعمالة المصرية بالدول العربية، التوزيع المهني للعمالة المصرية بالدول العربية، تفاوت الأجور والدخول في الدول العربية، التغيرات الواسعة في العوائد البترولية (هدهود، ١٩٩٠)، كما أن نقص عوائد البترول أدى إلى انخفاض حجم العمالة المصرية بالخارج، بالإضافة إلى أن تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج جعلها من أهم الآثار الايجابية لهجرة العمالة المصرية لما تمثله كمورد هام ورئيسي من موارد النقد الأجنبي (قاسم، ١٩٩٠)، كما أن تدفق تحويلات المصريين المغتربين مرتبطة بالسياسة الخارجية لمصر فقد تأثر حجم التحويلات بسبب نقص عدد العمالة بتلك السياسات (بسادة، ١٩٩١). وأن هناك كثير من المشاكل التي يتعرض لها العمال المصريين بالخارج ومنها ثمن التأشيرة أو رخصة العمل، ومنع أخذ العامل لأسرتة بالخارج، وأن سوق العمل في الدول العربية في تغير مستمر خاصة بعد حالة القلق التي فرضتها مؤخراً أحداث أزمة الخليج، وأن أرتفاع أسعار المعيشة بسبب أزمة الخليج أدى إلى نقص حجم المدخرات، بالإضافة إلى أن سوق العمل المصري يعاني من مشكلة عدم توافق المهارات في سوق العمل بالدول العربية (عبدالحميد، ٢٠١٢).

كما أكدت الدراسات السابقة أنه في فترة التسعينيات كان متوسط تحويلات المصريين العاملين بالخارج أعلى ما يمكن حيث بلغ المتوسط السنوي لها نحو ١٥,٣٦ مليار جنيه، بينما خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ بلغ متوسط التحويلات السنوية حوالى ٣,٤٦ مليار جنيه، في حين عاود متوسط التحويلات الارتفاع مرة أخرى خلال العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حيث بلغ نحو ٦,٣ مليار جنيه، واستمر في الارتفاع حيث بلغ خلال تسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١ نحو ٩,١ مليار دولار وبزيادة قدرها ٢,٦ مليار دولار عن الفترة ذاتها من العام السابق، كما أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تشكل ثاني أهم وزن نسبي في موارد مصر الدولارية بعد الصادرات خاصة في الفترات التي يزداد فيها الطلب على العمالة المصرية بالخارج، وأن مساهمة التحويلات في الناتج القومي الأجمالي بلغ أعلى معدل خلال التسعينيات كان حوالي١٠,٧٣% من إجمالي الناتج القومي (لبن، ٢٠٠٨)، كما أوضحت الدراسات أن أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه العمالة المصرية بالدول العربية كانت: عدم حصول المواطنين المصريين على مستحقاتهم لدى كفلائهم، المماطلة في تسوية المستحقات بعد تقديم الاستقالة، الانتقاص في حقوق العمال خاصة فيما يتعلق بتذاكر السفر أو مكافأه نهاية الخدمة، عدم التزام بعض الكفلاء بصرف الرواتب لفترات طويلة، مساومة بعض أصحاب الأعمال لمكفولهم عند طلبهم نقل للكفالة، قبول المتعاقد لأي وظيفة أو عمل مهما بعد عن مؤهلة الدراسي أو خبرتة، تغير شروط العقد عما هو متفق علية بعد الوصول إلى دولة مقر العمل (محمد، ٢٠٠٦).

تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢

تطور حجم العمالة المصرية

تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٢) إلى فترتين زمنيتين حيث كانت الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩)، والفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠١٢) لتعبر الفترة الأولى على الاستقرار النسبي للعراق قبل الغزو من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا، والعكس في الفترة الثانية مرحلة من عدم الاستقرار تمثلت في الحرب الأهلية والعصابات والمذاهب الدينية. وتم دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بتحويلات العاملين بالدول العربية من خلال تقدير معادلات الاتجاه العام لتلك المتغيرات.

ويتضح من جدول ١ أن متوسط حجم العمالة بلغ ١,٠٨ مليون عامل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، بينما انخفض إلى حوالي ١,٠٢ مليون عامل للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، أي بمتوسط عام قدر بحوالي ١,٠٤٨ مليون عامل للفترة الدراسية ١٩٩٠-٢٠١٢.

تحويلات المصريين

يتضح من جدول ١ أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج بلغت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ حوالي ٩,٣٨ مليار جنيه كمتوسط للفترة، وبلغت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ حوالي ٤٥,٣٥ مليار جنيه كمتوسط للفترة، في حين أنها بلغت كمتوسط للفترة الإجمالية حوالي ٢٩,٧١ مليار جنيه سنوياً.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتحويلات العمالة المصرية بالخارج خلال الفترة الإجمالية للدراسة ١٩٩٠ - ٢٠١٢ جدول ٢ تبين وجود زيادة سنوية معنوية إحصائياً في قيمة تحويلات العمالة المصرية بالخارج بلغ مقداره نحو ٣,٨٥٤ مليار جنيه تمثل نحو ١٢,٩٧% من متوسط فترة الدراسة البالغ ٢٩,٧١ مليار جنيه. كما يشير معامل التحديد إلى أن عنصر الزمن يفسر حوالي ٦٩,٢% من التغير في تحويلات العاملين بالخارج، أما الباقي (٣٠,٨%) فيرجع لعوامل أخرى غير مدروسة، ويؤكد ذلك قيمة "ف" المحسوبة والتي بلغت نحو ٤٧,١٠٠ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١. كما أن معامل الاختلاف والذي بلغ نحو ١٠٤,٦٨% يشير إلى أن قيم المتغير تتشتت حول متوسطها الحسابي بهذا المقدار.

والخلاصة أنه على الرغم من عودة العمالة المصرية بأعداد كبيرة ومفاجئة، وتوجه الدول العربية لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة المستوردة ومنها المصرية، ومع الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في المنطقة إلا أن العمالة المصرية بالخارج مازالت تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني. وبالرغم من كل ذلك فإن الأمر يستدعى الوقوف وقفة جادة مع ظاهرة الهجرة لتنظيمها وليس تقييدها ووضع القواعد والضوابط التي تضمن أولاً للعمالة حقها وثانياً وصول مدخرات العمالة المصرية إلى القنوات الرسمية لكي يستفاد منها أقصى استفادة ممكنة وذلك من خلال طرح مجموعة من المشروعات الاستثمارية ذات حجم رأس المال الصغير، وتيسير الحصول عليها والاستثمار فيها لكي تجذب أموالاً كثيرة لا يمكن الاستفادة بها مع المشروعات الكبيرة، وأيضاً تيسير سبل الاستثمار في الأراضي الجديدة، وإزالة كافة العراقيل وتقليل الروتين إلى أقصى درجة، وبناء البنية الأساسية في هذه المناطق حتى تشجع العمالة بالدول العربية للاستثمار فيها، وإزالة أسباب الخوف من داخلهم على ضياع أموالهم في وجود المناخ الاقتصادي والسياسي غير المستقر.

جدول ١. القيمة المتوسطة للعمالة المصرية بالخارج وتحويلاتها خلال فترات الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠١٢) والفترة الإجمالية (١٩٩٠-٢٠١٢)

الفترة الزمنية	متوسط حجم العمالة المصرية بالخارج مليون عامل	متوسط تحويلات المصريين بالخارج بالمليار جنيه
١٩٩٠-١٩٩٩	١,٠٨	٩,٣٨
٢٠٠٠-٢٠١٢	١,٠٢	٤٥,٣٥
الفترة الإجمالية ١٩٩٠-٢٠١٢	١,٠٤	٢٩,٧١

المصدر:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي الإحصائي، أعداد مختلفة، القاهرة.
٢. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة، القاهرة.

جدول ٢. نتائج معادلات الاتجاه الزمني لحجم وتحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

المعادلة		معامل الاختلاف (%)	نسبة التغير السنوي (%)(١)	$ر^2$	ف للنموذج
حجم العمالة المصرية بالخارج	ص١هـ = ١٠٤٩,٧٧٣ + ٠,٠٨٨س١هـ (١٩,٣٢٨)** (٠,٠٢٢)	١١,٧٥	٨,٤	٠٠	٠٠
تحويلات العمالة المصرية بالخارج	ص١هـ = - ١٦٥٤٧ + ٣٨٥٤س١هـ (-٢,١٤٩) (٦,٨٦٣)**	١٠٤,٦٨	١٢,٩٧	٦٩,٢	٤٧,١٠٠**

(١) نسبة التغير السنوي = معامل الإنحدار / متوسط الفترة × ١٠٠ .

(**) معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، (*) معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول ١.

تغطية التحويلات للواردات

يتضح من جدول ٣ أن بيانات الميزان التجاري المصري تشير دائماً إلى أن قيمته سالبة وذلك نظراً لأن قيمة الواردات دائماً أكبر من قيمة الصادرات.

ويتضح أيضاً من جدول ٣ أهمية تحويلات العمالة المصرية بالخارج في تغطية المدفوعات للواردات حيث تشير بيانات الجدول خلال الفترة الأولى أن التحويلات غطت نحو ١٤,٨٣% من قيمة الواردات، بينما في الفترة الثانية يتضح أن التحويلات غطت نحو ٢,٠٧% فقط، ووصلت تغطيتها لمدفوعات الواردات خلال الفترة الإجمالية إلى نحو ٤,١٦%. مما يؤكد سابقاً أهمية الاهتمام بالعاملين بالخارج والحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم وتنويع سبل جذب تحويلاتهم لأرض الوطن عن طريق المسالك الرسمية.

الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج

تعتبر تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢، ويتضح من جدول ٤ تطور مصادر النقد الأجنبي المختلفة وأهم هذه المصادر هى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إجمالي الصادرات، ورسوم قناة السويس، الإيرادات السياحية. حيث يتضح أن قيمة إجمالي التحويلات بلغت خلال فترة ١٩٩٠-١٩٩٩ حوالي ٢,٧٣ مليار دولار بنسبة ١٤,٧%، وبلغت ٧,٦٢ مليار دولار بنسبة بلغت نحو ٢٩,٨% في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، أما بالنسبة للفترة الإجمالية يتضح أنها بلغت ٥,٥٠ مليار دولار بنسبة ٢٦,٨% من إجمالي متحصلات النقد الأجنبي بمصر البالغ ٢٠,٥ مليار دولار.

كما يتضح من الجدول أنه خلال الفترة الأولى جاءت التحويلات في المرتبة الرابعة بعد رسوم المرور بقناة السويس (٣٣,٤%)، إجمالي الصادرات (٢٦,٦%) من إجمالي متحصلات النقد الأجنبي بمصر خلال الفترة الأولى والبالغ ١٨,٥ مليار دولار.

في حين أنه خلال الفترة الثانية إحتلت تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية المرتبة الثانية بعد الإيرادات السياحية (٣١,٨%) من إجمالي متحصلات مصر من النقد الأجنبي خلال تلك الفتره والبالغ ٢٥,٥٢٣ مليار دولار.

أما بالنسبة للفترة الأجمالية فقد جاءت تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية في المرتبة الثالثة بعد الإيرادات السياحية (٣٢,٣%)، رسوم المرور بقناة السويس (٢٨,٣%) من إجمالي متحصلات مصر من النقد الأجنبي خلال تلك الفترة والبالغ ٢٠,٥ مليار دولار.

ومما سبق يتضح إنتقال ترتيب تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية من المرتبة الأخيرة في الفترة الزمنية الأولى إلى المرتبة الثانية في الفترة الزمنية الثانية، على الرغم من أن الأتجاه العام لحجم العمالة المصرية بالخارج يشير إلى الإنخفاض.

عينة البحث

تم جمع بيانات عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة عمدية حجمها ١٥٠ من المصريين العاملين بالدول العربية من ثلاث قرى من مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية وقد روعي في اختيار العينة أن تكون أعداد كل دولة وكل مهنة كافية لإجراء التحليلات المختلفة التي تخدم محاور الدراسة. وقد تم اختيار الدول الخاصة بالعينة على أساس أن كل دولة مختارة تماثل في طبيعتها مجموعة من الدول الأخرى، وهذه الدول هي السعودية، الأردن، الكويت، ليبيا، بأعداد بلغت ٦١ عاملاً، ٣٩ عاملاً، ٢٦ عاملاً، ٢٤ عاملاً. حيث بلغ إجمالي العينة ١٥٠عامل. أما بالنسبة للمهن التي تم اختيارها في العينة هى عمال بناء وتشيد، عمالة فنية وإدارية وكتابية، عمال إنتاج وخدمات وتشمل (كافة عمال وسائل النقل، والمطاعم، والكافتيريا، وعمال المحلات والمؤسسات التجارية) بلغت حوالي ٢٠ عاملاً، ٧٨ عاملاً، ٥٢ عاملاً على الترتيب.

مهنة العمالة المصرية بالدول العربية قبل السفر

يتضح من جدول ٥ أن التوزيع العددي والنسبي لعينة المصريين العاملين بالدول العربية وفقاً للمهنة قبل السفر توزعت على أربع فئات رئيسية وهى: عمالة زراعية، بناء وتشيد، فنية وإدارية وكتابية، خدمات ويتضح من الجدول أن الأهمية النسبية لتلك المهن وفقاً لترتيبها السابق على مستوى إجمالي العينة بلغت نحو ٣,٣%، ٩,٣%، ٥٠,٧%، ٣٦,٧% من إجمالي عينة العاملين من المصريين بالدول العربية.

وتشير بيانات الجدول إلى أن عدد العاملين بمهنة عمالة زراعية بلغ أعلى قيمة له بين العاملين المصريين بدولة الأردن حيث بلغ حوالي ٣ عمال بنسبة بلغت نحو ٨% من إجمالي العاملين بهذه الدولة، أما بالنسبة لمهنة بناء وتشيد وخدمات وفنية وإدارية وكتابية يتضح أن أعلى عدد كان بين إجمالي العاملين بدولة السعودية حيث بلغ حوالي ١٠ عمال، ٢٣عامل، ٢٧عامل بنسبة بلغت نحو ١٦%، ٣٨%، ٤٤% على الترتيب من إجمالي العاملين المصريين بهذه الدولة.

ليس هذا فحسب بل يتضح من الجدول أن عمال خدمات هى الأعلى تمثيلاً في كل من دولة الكويت والأردن والسعودية، وهذا يؤكد أن سوء الأحوال المعيشية وعدم توافر فرص العمل المناسبة والتي تدر دخل يتناسب مع تلك الوظائف بمصر هو ما يدفع هؤلاء العاملين للسفر خارج مصر بحثاً عن تحسين الأحوال المعيشية لهم ولأفراد أسرهم.

جدول٣. القيمة المتوسطة لتطور التحويلات والصادرات والواردات المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠١٢) والفترة الإجمالية (١٩٩٠-٢٠١٢) (بالمليار جنيه)

الفترة الزمنية		تحويلات المصريين بالخارج بالمليار جنيه	قيمة الصادرات المصرية	قيمة الواردات المصرية	الميـزان التجاري	(%) تغطية التحويلات للواردات
	١٩٩٠-١٩٩٩	٩,٣٨	١,١٩٩	٤٠,٠٩	٢,٨١-	١٤,٨٣
	٢٠٠٠-٢٠١٢	٤٥,٣٥	٨,١٩٧	١٥٧,١٢	٧,٥١٥-	٢,٠٧
الفترة الإجمالية	١٩٩٠-٢٠١٢	٢٩,٧١	٥,١٥٥	١٠٦,٢٤	٥,٤٦٩-	٤,١٦

المصدر:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي الإحصائي، أعداد مختلفة، القاهرة.
٢- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة، القاهرة.

جدول٤. القيمة المتوسطة لأهم مصادر النقد الأجنبي في مصر والأهمية النسبية لها خلال فترات الدراسة (مليار دولار)

الفترة الزمنية		إجمالي التحويلات	إجمالي الصادرات	رسوم المرور بقناة السويس	الإيرادات السياحية	إجمالي متحصلات مصر من النقد الأجنبي
١٩٩٠-١٩٩٩	المتوسط	٢,٧٣	٤,٩٢	٦,١٨٩	٤,٦٦	١٨,٥
	(%)	١٤,٧	٢٦,٦	٣٣,٤	٢٥,٢	١٠٠
٢٠٠٠-٢٠١٢	المتوسط	٧,٦٢	٤,٢٦	٥,٥٢٣	٨,١٢	٢٥,٥٢٣
	(%)	٢٩,٨	١٦,٧	٢١,٦	٣١,٨	١٠٠
١٩٩٠-٢٠١٢	المتوسط	٥,٥٠	٢,٦٢	٥,٨١٣	٦,٦٢	٢٠,٥
	(%)	٢٦,٨	١٢,٧	٢٨,٣	٣٢,٣	١٠٠

المصدر:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي الإحصائي، أعداد مختلفة، القاهرة.
٢. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة، القاهرة.

جدول ٥. التوزيع العددي والنسبي لعينة العمالة المصرية بالدول العربية وفقاً للمهنة والدولة قبل السفر

المهنة / الدولة	عمالة زراعية		بناء وتشيد		فنية وإدارية وكتابية		خدمات		جملة	
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
السعودية	١	٢	١٠	١٦	٢٧	٤٤	٢٣	٣٨	٦١	١٠٠
الأردن	٣	٨	٢	٥	٢٣	٥٩	١١	٢٨	٣٩	١٠٠
الكويت	٠	٠	٢	٨	١٩	٧٣	٥	١٩	٢٦	١٠٠
ليبيا	١	٤	٠	٠	٧	٢٩	١٦	٦٧	٢٤	١٠٠
الاجمالي	٥	٣,٣	١٤	٩,٣	٧٦	٥٠,٧	٥٥	٣٦,٧	١٥٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣م.

مدة مهنة العامل قبل السفر

يتضح من جدول ٦ التوزيع العددي والنسبي لعينة المصريين العاملين بالدول العربية وفقاً للمدة التى قضاها العامل بالمهنة الرئيسية قبل السفر وهى:أقل من ٤سنوات، ٤-٦ سنوات، ٧-٩ سنوات، ١٠ سنوات فأكثر حيث بلغت نحو ٢٨%، ١٦,٧%، ١٠%، ٤٥,٣% من إجمالي عينة العاملين المصريين بالدول العربية، أى أن العاملين الذين قضوا فترة ١٠ سنوات فأكثر هم الغالبية العظمى على مستوى جميع الدول وجميع المهن، حيث يتضح أنها على مستوي الدول بلغت أقصي متوسط لها بين العاملين بدولة السعودية حيث بلغ عددهم حوالي ٢٨عامل بنسبة بلغت نحو ٤٥,٨% من إجمالي العاملين بهذه الدولة.أما بالنسبة للمهن يتضح أنها بلغت أعلى مستوى لها بين العاملين بمهنة فنية وإدارية وكتابية حيث بلغ عددهم ٣٤ عامل بنسبة ٥١% من إجمالي العاملين المصريين بهذه المهنة.

ومما سبق يتضح أن معظم العاملين المسافرين للدول العربية يتمكنوا السفر بعد فترة عمل لا تقل عن ٧ سنوات في مهنتهم بالداخل قبل السفر للخارج، وهذا يوضح أمران: الأول أنهم لم يجدوا العائد المناسب في تلك المهن مع تلك السنوات العديدة التي قضوها بالمهنة، والأمر الثاني أنهم يتطلعون إلى تقدير مناسب لهذه الخبرة حتى ولو كان ذلك عن طريق السفر للعمل بالدول العربية مضحين بالاستقرار في الوطن.

المدة بالمهنة الرئيسية للعامل أثناء العمل بالدول العربية

يتضح من جدول ٧ التوزيع العددي والنسبي لعينة المصريين العاملين بالدول العربية وفقاً للمدة بالمهنة الرئيسية حيث تم تقسيم الفترة الزمنية التى قضاها العامل بالمهنة الرئيسية أثناء عمله بالدول العربية إلى أربع فترات هى: أقل من ٤ سنوات، ٤-٦ سنوات، ٧-٩سنوات، أكثر من ١٠ سنوات، وتؤكد بيانات الجدول أن الأهمية النسبية للعاملين بلغت نحو ٢٨%، ٣٢,٧%، ٢٤,٧%، ١٤,٦% من إجمالي عينة المصريين العاملين بالدول العربية. كما يتضح من الجدول أن غالبية العاملين بالدول المختلفة وبالمهن المختلفة بالدول العربية قضوا فترة ٤-٦ سنوات، حيث بلغت نسبتهم نحو ٣٢,٧% وقد بلغت أقصى نسبة لهم بين العاملين بدولة الكويت حيث بلغت نسبتهم نحو ٤٦,١% من إجمالي العاملين بدولة الكويت، بينما بلغوا أعلى نسبة لهم بالمهن المختلفة بين العاملين بمهنة فنية وإدارية وكتابية حيث بلغت نسبتهم نحو ٤١% من إجمالى العاملين بهذه المهنة.

كما تشير بيانات الجدول إلى أن نحو ٧٢% من إجمالي عينة المصريين العاملين بالدول العربية قد عملوا بالمهن المختلفة لفترات تزيد عن ٤ سنوات، وهي تعتبر فترة كافية لتحسين أحوال معظم هؤلاء العاملين، كما أن هناك ما يقرب من ٤٠% من إجمالي العينة زادت فترة عملهم عن سبع سنوات وهذه فترة كافية لعمل مدخرات تساعدهم على بدء مشروع استثماري بعد عودتهم إلى الوطن.

عدد مرات السفر للدول العربية والفترة التى قضاها العامل بها والعمر عند بداية السفر

يتضح من جدول ٨ متوسط عدد مرات السفر للعامل للدول العربية، ومتوسط الفترة التى قضاها العامل بها، والعمر عند بداية السفر. حيث يتضح أن متوسط عدد مرات السفر على مستوى العينة بلغ حوالي ٣,٦٦ مرة، وقد بلغ هذا المتوسط أعلى مما يمكن بين العاملين المصريين بدولة السعودية حيث بلغ حوالى ٤,٢٦ مرة، بينما بلغ أعلى متوسط بين العاملين بمهنة بناء وتشيد حيث بلغ حوالي ٥,١٠ مرة. ويتضح مما سبق أن تكرار مرات السفر يرجع إلى توفر وسائل السفر مع انخفاض تكاليف السفر، بالإضافة إلى أن العامل المصري يرى في ذلك ما يعوضه عن غيابة عن أفراد أسرته أثناء عملة بالخارج.

أما بالنسبة للفترة التي قضاها العامل بالدول العربية يتضح من نفس الجدول أن متوسط الفترة التى قضاها العامل على مستوي العينة بلغت حوالي ٦,٢٩ سنه، وأن العاملين بدولة السعودية حازوا على أعلى متوسط حيث بلغ حوالي ٧,٢٥ سنه، بينما حاز العاملون بمهنة بناء وتشيد على اعلى متوسط لتلك الفترة حيث بلغ حوالى ٨,٣٠ سنه. أما بالنسبة لمتوسط العمر عند بداية السفر للخارج يتضح أن نسبة أعمار العاملين بالخارج على مستوى العينة بلغ حوالى٣٠,١٠ سنه، بينما بلغ هذا المتوسط أعلى مستوى العاملين بدولة الكويت باعتباره أعلى متوسط حوالى ٣٠,٦٩ سنه، وعلى مستوى مهنة فنية وإدارية وكتابية باعتباره أعلى متوسط بين المهن المختلفة حيث بلغ حوالى ٣١,١٧ سنه. ومما سبق يتضح أن العامل يقضى فترة لا تقل عن ٧ سنوات وهو فى عمر الشباب أملاً فى العودة برأس المال الذى يستطيع من خلاله تنفيذ المشروع الذى سافر من أجله. ولذا يجب على الدولة وضع خريطة استثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالريف المصرى لمساعدة هؤلاء المصريين العاملين بالدول العربية على اختيار المشروع المناسب لإمكانياته ورغباته عند عودته للوطن.

تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية

باختبار الفروق الاحصائية باستخدام أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد (Anova)، تبين النتائج في جدول ٩ أن هناك اختلاف معنوي إحصائياً عند مستوى ١% لكل من التحويلات النقدية والتحويلات الكلية والدخل وفقاً لاختلاف المهن، وبحصر الفروق بتطبيق أسلوب أقل فرق معنوي LSD، تبين من النتائج الاختلاف المعنوي في التحويلات النقدية لذوي المهن الفنية والإدارية والكتابية (٤٤,٥٥٧ ألف جنيه سنوياً) عن باقي المهن، بينما لم تختلف لذوي مهنة البناء والتشيد (٣٥,٧٨٤ ألف جنيه سنوياً).

جدول ٦. التوزيع العددي والنسبي لعينة المصريين العاملين بالدول العربية وفقاً للمدة التى قضاها العامل بالمهنة الرئيسية قبل السفر

الدولة والمهنة	الفترة أقل من ٤ سنوات		٤-٦ سنوات		٧-٩ سنوات		١٠سنوات فأكثر		الجملـــة	
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
السعودية	١٦	٢٦,١	١١	٨,١	٦	١٠	٢٨	٤٥,٨	٦١	١٠٠
الأردن	١٢	٣٠,٨	٥	١٢,٩	٣	٧,٧	١٩	٤٨,٦	٣٩	١٠٠
الكويت	٦	٢٣	٧	٢٦,٩	٤	١٥,٣	٩	٣٤,٨	٢٦	١٠٠
ليبيا	٨	٣٣,٣	٢	٨,٣	٢	٨,٣	١٢	٥٠,١	٢٤	١٠٠
عمالة زراعية	٣	٥٠	٠	٠	٠	٠	٣	٥٠	٦	١٠٠
بناء وتشيد	١٢	٥٠	٣	١٣	١	٤	٨	٣٣	٢٤	١٠٠
فنية وإدارية وكتابية	٨	١٢	١٦	٢٤	٨	١٣	٣٤	٥١	٦٦	١٠٠
خدمات	١٩	٣٥	٦	١١	٦	١١	٢٣	٤٣	٥٤	١٠٠
الجملـــة	٤٢	٢٨	٢٥	١٦,٧	١٥	١٠	٦٨	٤٥,٣	١٥٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣م.

جدول ٧. التوزيع العددي والنسبي لعينة المصريين العاملين بالدول العربية وفقاً للمدة بالمهنة الرئيسية

الدولة والمهنة	الفترة أقل من ٤ سنوات		٤-٦سنوات		٧-٩سنوات		١٠سنوات فأكثر		الإجمالي	
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
السعودية	١٨	٢٩,٥	٢٠	٣٢,٨	٩	١٤,٧	١٤	٢٣	٦١	١٠٠
الأردن	١٢	٣٠,٨	١٢	٣٠,٧	١٢	٣٠,٧	٣	٧,٨	٣٩	١٠٠
الكويت	٣	١١,٥	١٢	٤٦,١	١٠	٣٨,٤	١	٤	٢٦	١٠٠
ليبيا	٩	٣٧,٥	٥	٢٠,٨	٦	٢٥	٤	١٦,٧	٢٤	١٠٠
بناء وتشيد	٥	٢٥	٥	٢٥	٤	٢٠	٦	٣٠	٢٠	١٠٠
فنية وإدارية وكتابية	١٦	٢٠,٦	٣٢	٤١	٢٢	٢٨,٢	٨	١٠,٢	٧٨	١٠٠
خدمات	٢١	٤٠,٤	١٢	٢٣	١١	٢١,١	٨	١٥,٥	٥٢	١٠٠
الإجمالي	٤٢	٢٨	٤٩	٣٢,٧	٣٧	٢٤,٧	٢٢	١٤,٦	١٥٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣م.

جدول ٨. متوسط عدد مرات السفر والفترة التى قضاها العامل بالدول العربية والعمر عند بداية السفر

الدولة والمهنة	عدد مرات السفر (مرة)	الفترة التي قضاها العامل (سنة)	متوسط العمر عند بداية السفر (سنة)
السعودية	٤,٢٦	٧,٢٥	٢٩,٣٩
الأردن	٣,٠٠	٥,٢٣	٣٠,٤٦
الكويت	٣,٤٢	٥,٩٢	٣٠,٦٩
ليبيا	٣,٤٦	٥,٩٦	٣٠,٦٧
بناء وتشيد	٥,١٠	٨,٣٠	٢٧,٩٠
فنية وإدارية وكتابية	٣,٥٣	٥,٩٠	٣١,١٧
خدمات	٣,٣١	٦,١٠	٢٩,٣٥
المتوسط	٣,٦٦	٦,٢٩	٣٠,١٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣م.

جدول ٩. اختبار الفروق الإحصائية في الدخل وتحويلات المصريين العاملين بالألف جنيه مصرى بالدول العربية وفقاً لاختلاف المهنة في عينة الدراسة في عام ٢٠١٣

المتغير	المهنة			قيمة"ف" المحسوبة
	البناء والتشييد	الفنية والإدارية والكتابية	الخدمات	
التحويلات النقدية	^{ab}٣٥,٧٨٤	^{a}٤٤,٥٥٧	^{b}٣١,١٠٨	**٧,١٥
التحويلات العينية	^{a}٧,٧٧٥	^{a}٧,٩٥٦	^{a}٧,٠٥١	^{NS}١,٥٦
التحويلات الكلية	^{ab}٤٣,٥٦٠	^{a}٥٢,٥١٤	^{b}٣٦,٥٢٤	**٩,٧٨
الدخل	^{a}٥٣,٢٢٠	^{b}٦٦,٠٩٢	^{a}٤٥,٢٦٥	**١٤,٨٤

LSD (أقل فرق معنوي) محسوبة عند مستوي ٥%، (**) معنوية عند ١%، (*) معنوية عند ٥%، NS غير معنوي.

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣.

في حين لم تتأكد الفروق الإحصائية للتحويلات العينية بين المهن الثلاث موضوع الدراسة، تبين أن إجمالي التحويلات عكست الفروق المعنوية الإحصائية وكان الإختلاف معنوياً بين ذوى المهنة الفنية والإدارية والكتابية (٥٢,٥١٤ ألف جنيه سنوياً)، وذى مهنة البناء والتشييد (٤٣,٥٦ ألف جنيه سنوياً)، ومهن الخدمات (٥٣,٢٢٠ ألف جنيه سنوياً) بينما لم تتأكد معنوية الاختلاف بين ذوى المهنة الأولى والثانية.

وفيما يتعلق بالدخل عكست النتائج الاختلاف المعنوي إحصائياً بين دخل ذوي المهنة الفنية والإدارية والكتابية (٦٦,٠٩٢ ألف جنية سنوياً) وبين كل من ذوي المهن الخدمية (٤٥,٢٦٥ ألف جنية سنوياً)، وذى مهنة البناء والتشييد.

وعكست نتائج تحليل التباين في جدول ١٠ الاختلاف المعنوي إحصائياً في كل من التحويلات النقدية والتحويلات الكلية والدخل وفقاً لاختلاف الدول العربية المستضيفة للعمالة المصرية، بينما لم تتأكد معنوية الاختلاف في التحويلات العينية وفقاً لاختلاف الدولة، وبحصر الفروق بتطبيق أسلوب LSD تبين أن التحويلات النقدية والتحويلات الكلية والدخول للمصريين العاملين بدولة الكويت تختلف معنوياً عن الباقي، بينما لم تختلف دخول المصريين العاملين بدولة السعودية والأردن وليبيا في التحويلات النقدية والعينية والكلية والدخل.

دوال تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية

إن المشكلة الأساسية لأساليب القياس الإحصائي بصفة عامة هى تحليل العلاقة بين المتغيرات، والهدف الرئيسي لهذا التحليل هو التنبؤ بقيمة أحد المتغيرات إذا تحددت قيمة المتغيرات الأخرى، وأبسط تصوير لتلك العلاقات ما كان منها بين متغيرين أحدهما مستقل والأخر تابع (عبدالبديع، ١٩٧٨). ويشمل هذا الجزء تحديد التأثير المتوقع لدخل العامل المصري بالدول والمهن المختلفة على حجم التحويلات للعامل بالدول العربية، وأعتمد هذا التحليل على تقدير بعض العلاقات الإحصائية في الصورة الخطية البسيطة (Yamane, 1967) والتي تم تقديرها لتحقيق الهدف المطلوب وهذه الصورة هى:

$$ص_{هـ} = أ + ب\ س_{هـ} + خ$$

حيث :

$ص_{هـ}$ = قيمة التحويلات السنوية للمشاهدة هـ.

$س_{هـ}$ = قيمة الدخل السنوي للمشاهدة هـ.

هـ = عدد المشاهدات.

خ = الخطأ العشوائي.

بتقدير دالة التحويلات النقدية في الصورة الانحدارية البسيطة (جدول ١١) اتضح أن الميل الحدي للتحويل يبلغ حوالي ٠,٧٧ وهذا يعني أن كل جنيه يتحصل عليه العامل من عمله بالدول العربية يكون مستعداً لتحويل ما يعادل حوالي ٠,٧٧ جنيه، أو يحول ما يعادل نحو ٧٧% من إجمالي الدخل المتحصل عليه، ويفسر ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل أن ٨٥% من التغيرات الحادثة في التحويلات النقدية ترجع إلى التغيرات الحادثة في الدخل. ويؤكد أرتفاع قيمة ف المحسوبة على معنوية العلاقة المستخدمة.

وبتقدير دالة التحويلات العينية للعمالة المصرية بالدول العربية، أتضح أن الميل الحدي للتحويل يبلغ ٠,٠٩ وهذا يعني أن كل جنيه يتحصل عليه العامل من عمله بالدول العربية يكون مستعداً لتحويل ما يعادل حوالي ٠,٠٩ جنيه، أو يحول ما يعادل نحو ٩% من إجمالي الدخل المتحصل عليه، ويتبين من نتائج التقدير انخفاض قيمة معامل التحديد المعدل ٠,٠٧، وبالرغم من ذلك فان ارتفاع قيمة ف المحسوبة يؤكد علي معنوية العلاقة المستخدمة.

جدول ١٠. اختبار الفروق الإحصائية في الدخل وتحويلات المصريين العاملين بالأف جنية مصرى بالدول العربية وفقاً لاختلاف الدول في عينة الدراسة في عام ٢٠١٣

المتغير	الدولة				قيمة"ف" المحسوبة
	السعودية	الأردن	الكويت	ليبيا	
التحويلات النقدية	^{a}٣٥,٤٤٠	^{a}٣٨,٩٣٨	^{b}٥١,٤١٩	^{a}٣٢,٩٧٩	٤,٥٤٠**
التحويلات العينية	^{a}٧,٥٠٠	^{a}٥,٣٥٨	^{a}٩,٨٤٦	^{a}٥,٦٣٣	NS١,٨٤
التحويلات الكلية	^{a}٤٢,٩٤٠	^{a}٤٤,٢٩٧	^{b}٦١,٢٦٥	^{a}٣٨,٦١٢	٦,٤٣٧**
الدخل	^{a}٥٢,٧٥٠	^{a}٥٥,٦٦١	^{b}٧٩,٤٣٠	^{a}٤٦,٦٥٠	١٢,٤٣٢**

LSD (أقل فرق معنوي) محسوبة عند مستوي ٥%، (**) معنوية عند ١%، (*) معنوية عند ٥%، NS غير معنوي.

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣.

جدول ١١. معادلات الانحدار البسيط لبنود التحويلات المختلفة للعاملين بإجمالي الدول العربية

إجمالي الدول العربية	المعادلة $\hat{ص}_{م} = أ+ب\ س_{م} + خ_{م}$	معامل التحديد المعدل	معنوية الدالة على مستوى ١%
التحويلات النقدية	$\hat{ص}_{م}$ =-٤٤٦٣,٣٤ + ٠,٧٧ $س_{م}$ (٢,٧٦٧)** (٢٩,٢٧٤)**	٠,٨٥	معنوية
التحويلات العينية	$\hat{ص}_{م}$ = ١٦٨٧,٥٧+ ٠،٠٩ $س_{م}$ (٠,٩٧٧) (٣,٣٥٨)**	٠,٠٧	معنوية
إجمالى التحويلات	$\hat{ص}$= -٤٢٧٣,٨٨ + ٠,٨٨س (٣,٢٧٠)** (٤١,٣٦٠)**	٠,٩٢٠	معنوية

**المعنوية علي مستوى ١% * المعنوية على مستوي ٥% القيمة بين الأقواس تمثل "ت" المحسوبة.

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣.

أما بالنسبة لتقدير دالة إجمالي التحويلات للعمالة المصرية بالدول العربية، يتضح أن الميل الحدي للتحويل يبلغ حوالي ٠,٨٨ وهذا يعني أن كل جنيه يتحصل عليه العامل من عمله بالدول العربية يكون مستعداً لتحويل ما يعادل حوالي ٠,٨٨ جنيه، أو يحول ما يعادل نحو ٨٨% من إجمالي الدخل المتحصل عليه، كما يتبين من نتائج التقدير ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (٠,٩٢)، ويؤكد ارتفاع قيمة ف المحسوبة على معنوية العلاقة المستخدمة.

العوامل المؤثرة على تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية

إذا كان غاية الأداء لظاهرة الهجرة الخارجية للعمالة المصرية هي زيادة حجم التحويلات الإجمالية الناتجة عن هذه الظاهرة، ولتحقيق هذه الغاية يصبح من الضروري تحليل الآثار المتوقعة لتوليفة العوامل المؤثرة على حجم التحويلات مجتمعة باعتبارها المحصلة النهائية لظاهرة الهجرة. ويتطلب هذا الأمر الاعتماد على التحليل الاقتصادي القياسي لتقدير نموذج انحدار متعدد المتغيرات والإستفادة باستخدام المتغيرات الوهمية Dummy Variables لدراسة التأثير المحتمل للعوامل المختلفة على حجم التحويلات النقدية.

ويتناول هذا الجزء أيضاً تحليل العلاقات الاقتصادية للتحويلات النقدية بالدول العربية، والعلاقة بين التحويلات النقدية والمهن المتنوعة على مستوى العينة. بإستخدام معادلات الانحدار متعدد المتغيرات وتطبيقة بأسلوب المتغيرات الوهمية وهو كالآتي:

$\hat{ص}_{م} = أ + ب_{١}\ س_{م} + ب_{٢}د_{١}\ س_{م} + ب_{٣}د_{٢}\ س_{م} + ب_{٤}د_{٣}\ س_{م}$

حيث:

$\hat{ص}_{م}$ = قيمة التحويلات النقدية السنوية.

س = قيمة الدخل السنوي للمتغيرات ١،٠٠٠،٤.

د١، د٢، د٣ = متغيرات وهمية تعكس اختلاف الدول.

هـ = عدد المشاهدات.

خ = الخطأ العشوائي.

وتم دراسة كل علاقة من هذه العلاقات السابق ذكرها على حده حتى يتم التعرف على تأثير كل متغير من المتغيرات الاقتصادية الداخلة في العلاقة على حده، هذا وقد تم تقدير هذه العلاقة بثلاث أساليب مختلفة: الأول قياس العلاقة الخطية البسيطة، أما الأسلوب الثاني تم فيه قياس التغيرات في الميل باستخدام أسلوب المتغيرات الوهمية والثالث تم فيه قياس التغيرات في الميل والجزء المقطوع معاً باستخدام أسلوب المتغيرات الوهمية، حيث تم دراسة كل أسلوب على حده حتى يتضح الفرق المعنوي بين الدول المختلفة، أو المهن المختلفة عند استخدام هذه الأساليب المختلفة.

وتم استخدام معادلة (Kmenta, 1971) لحساب معنوية الفرق بين الصورة البسيطة المقدرة لدالة التحويلات والصورة المقدرة المشتقة باستخدام المتغيرات الوهمية Dummy Variables.

$$\left(\left(\frac{R_d^2 - R_o^2}{1 - R_d^2}\right)\left(\frac{N - Q}{Q - K}\right) \right) = F_d$$

R^2_o = معامل التحديد في النموذج الأصلي

R^2_d = معامل التحديد في وجود المتغيرات الواهمية

K = عدد المتغيرات في النموذج

Q = عدد المتغيرات في وجود المتغيرات الوهمية

N = عدد المشاهدات

دوال إجمالي التحويلات للمصريين للعاملين بالدول العربية في عينة الدراسة

بتقدير معادلة خط الانحدار لقياس آثر الدخل علي التحويلات تبين من جدول ١٢ أن النموذج المقدر معنوي عند مستوي ١%، ويؤكد ذلك أرتفاع قيمة معامل التحديد (٩٢%) والتي تدل على أن نحو ٩٢% من التغيرات في التحويلات ترجع للتغيرات في الدخل، كما عكست التقديرات الآثر الايجابي للدخل على التحويلات.

وباستكمال إجراءات التحليل القياسي بإضافة المتغيرات الصورية والتي تعكس آثر الاختلاف في مهنة المصريين بالدول العربية على الدخل على التحويلات تبين أن النموذج المقدر (الثاني) معنوي إحصائياً وبلغت قيمه معامل التحديد نحو ٩٢% وتبين أن نحو ٩٢% من التغيرات في التحويلات ترجع للتغيرات في المهنة وما يتولد عنها زيادة الدخل. كما تبين من اختبار الفروق بين دالتين باستخدام Chow-Test الأثر الإيجابي والمعنوي لإختلاف المهنة على تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية.

وباختبار آثر الدول المستضيفة على التحويلات تبين في النموذج (الثالث) أن النموذج معنوي إحصائياً وبلغت قيمه معامل التحديد نحو ٩٣% مما يشير أن التغيرات في الدخل المصاحب للدولة المستضيفة للعمالة المصرية تفسر نحو ٩٣% من التغيرات في التحويلات للمصريين العاملين بالدول العربية.

كما عكست تقديرات النموذج مع المتغيرات الصورية أن لإختلاف الدولة المستضيفة الأثر الإيجابي والمعنوي على تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية.

وفي النموذج (الرابع) والذي ضم المتغيرات الصورية والتي تعكس آثر المهنة وآثر الدولة المستضيفة على التحويلات، تأكدت معنوية النموذج المقدر وارتفاع قيمة معامل التحديد لتبلغ نحو ٩٣% وبالتالي تفسر ٩٣% من التغيرات في التحويلات ترجع لآثر الاختلاف في المهنة من جانب والدولة المستضيفة من الجانب الأخر.

وباستخدام اختبار Chow-Test لمعرفة معنوية الفرق بين تقدير النموذج الأصلي لدالة التحويلات، النموذج الأصلي باستخدام Dummy variable، أتضح أن قيمة F المحسوبة للفروق (٤,٦٥) عكست وجود فرق معنوي بين الدالتين، وهذا يؤكد وجود تأثير معنوي لتحويلات المصريين العاملين وفقاً لإختلاف المهن والدول التي يعملون بها.

استخدام التحويلات في الأنشطة الاقتصادية

يتضح من جدول ١٣ أن أعلى استخدامات لتحويلات العاملين بالخارج كان للإستثمار في الأوعية الإدخارية المحلية سواء على مستوي الدول العاملين بها أو على مستوى المهن التي يمارسونها في تلك الدول. وبالرغم من أن عينة الدراسة تم جمعها من القرى أى من البيئة الريفية إلا أن استخدام التحويلات لصالح الزراعة خصيصاً لشراء أراضي زراعية أحتل الأهمية الثالثة بعد الإيداع بالبنوك والاكتناز بشراء الذهب وهو ما يشير إلى عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية. بل ساعد على ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية لاستخدامات غير زراعية والتى جاءت في الأهمية الرابعة.

آثر تحويلات العمالة المصرية بالدول العربية على التنمية في ريف محافظة الشرقية

في هذا الجزء سيتم اختبار معنوية الفروق بين الآثار المختلفة لتحويلات العمالة المصرية بالدول العربية سواء الآثار الاقتصادية أو الآثار الاجتماعية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع، حيث تم اختبار الفرض الصفري التالي لا يوجد فروق معنوية بين الآثار المختلفة لتحويلات العاملين المصريين بالدول العربية سواء الآثار الاقتصادية أو الآثار الاجتماعية بالنسبة للفرد والمجتمع. ولاختبار صحة تلك الفرض تم استخدام اختبار "كروسكال-واليز"

جدول ١٢. التحليل القياسي لآثر المهنة ودولة العمل على إجمالي تحويلات المصريين بالدول العربية في عينة الدراسة في عام ٢٠١٣

النموذج	النموذج المقدر: ص= ا + ب س	معامل التحديد r^2	"ف" المحسوبة للنموذج	"ف" المحسوبة للفرق
١- الأصلي	ص= -٤٢٧٣,٨٨ + ٠,٨٨س (٣,٢٧٠)** (٤١,٣٦٠)**	٠,٩٢٠	١٧١٠,٦٦**	-
٢-الأصلي مع اضافة متغيرات صورية لإختلاف المهنة	ص= -٤١٤٩,٢١ + ٠,٩٠س - ١١١,٦٦م١ -٢٧٢٣,٩٨م٢ (٣,١٢٣)** (٣٩,٢٧٥)** (٠,٠٧٠) (٢,٣١٨)*	٠,٩٢٤	٥٨٩,٠٨**	٣,٦٥**
٣- الأصلي مع متغيرات صورية لإختلاف الدولة	ص= -٥٢٢٧,١٥ +٠,٩٣س (٣,٠٢٥)** (٤١,٤٠٧)** +٦٣٤٥,٢٠د١ – ٢٢٦٣,٥٩د٢ – ٧١١٠,١٩ د٣ (٠,٢٩٦) (١,٩٨٠)* (٤,٢٥٨)**	٠,٩٣٢	٤٩٨,٣٦**	٧,٧٢**
٤- الأصلي مع متغيرات صورية لأختلاف المهنة وأختلاف الدولة	ص= -٥١٧٦,١٣ + ٠,٩٣س-١٧٤,٦١م١ – ١٢٨١,٨٥ م٢ (٢,٩٥٤)** (٣٩,٨٧٣)** (٠,١١٦) (٠,٩٧٢) + ٢٠٥,٧٣د١ – ١٦٥٠,٢٨د٢ - ٦٦٤٤,٣٤د٣ (٠,١٧٤) (٠,٠٣٨) (٣,٨٢٠)**	٠,٩٣٣	٣٣٠,١٢**	٤,٦٥**

القيم بين الأقواس تعبر عن قيمة "ت" المحسوبة، (**) معنوي عند مستوي ١%، (*) معنوي عند مستوي ٥%، م١،م٢ متغيرات صورية لإختلاف المهن، د١،د٢، د٣ متغيرات صورية لإختلاف الدولة.

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الأستبيان المطبقة عام ٢٠١٣.

جدول ١٣. المتوسط والأهمية النسبية لاستخدام تحويلات العاملين المصريين بالدول العربية في الأنشطة الإستثمارية وفقاً للدول والمهن المختلفة

مجال الاستثمار	أوعية ادخارية محلية		الاستثمار في المجال الزراعي		الاستثمار في مجال العقارات		شراء ذهب		أموال سائلة		الجملة	
			شراء أراضي زراعية		شراء أراضي مباني							
الدولة والمهنة	المتوسط	(%)	المتوسط	(%)	المتوسط	(%)	المتوسط	(%)	المتوسط	(%)	المتوسط	(%)
السعودية	٧٦٠٤٩,١٨	٨١,٣	٣٢٧٨,٦٩	٣,٥	١٦٣٩,٣٤	١,٧	١٢٤٠٩,٨٤	١٣,٣	١٦٣,٩٣	٠,١٧	٩٣٥٤٠,٩٨	١٠٠
الأردن	٤٤٩٢٣,٠٨	٨١,٥	٠	٠	٠	٠	١٠١٧٩,٤٩	١٨,٥	٠	٠	٥٥١٠٢,٥٧	١٠٠
الكويت	٤٤٠٧٦,٩٢	٧٨,٧	١٩٢٣,٠٨	٣,٤	٠	٠	١٠٠٠٧,٦٩	١٧,٩	٠	٠	٥٦٠٠٧,٦٩	١٠٠
ليبيا	٣٥٠٨٣,٣٣	٧٤,٢	١٢٥٠	٢,٦	٥٤١٦,٦٧	١١,٤	٥٥٤١,٦٧	١١,٧	٠	٠	٤٧٢٩١,٦٧	١٠٠
بناء وتشيد	٧٠٠٠٠	٨٤,٣	٠	٠	٥٠٠٠	٦	٧٥٥٠	٩,١	٥٠٠	٠,٦٠	٨٣٠٥٠	١٠٠
فنية وإدارية وكتابية	٥٥٥٦٤,٠١	٧٦,٦	٢٨٢٠,٥١	٣,٩	٠	٠	١٤١٧٩,٤٩	١٩,٥	٠	٠	٧٢٥٦٤,٠١	١٠٠
خدمات	٥٠٨٦٥,٣٨	٨٤,٦	١١٥٣,٨٥	١,٩	٢٥٠٠	٤,١	٥٥٨٠,٧٧	٩,٣	٠	٠	٦٠١٠٠	١٠٠
المتوسط	٥٥٨٦٠	٨٠,٢	١٨٦٧	٢,٧	١٥٣٣	٢,٢	١٠٣١٥	١٤,٨	٦٧	٠,٠٩	٦٩٦٤١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات أستمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣م.

ويسمي بتحليل التباين من الدرجة الأولى لـ "كروسكال واليز" ويعد بديلاً لا بارامترياً لتحليل التباين أحادي الاتجاه، ويستخدم لأختبار الفروق بين ثلاث مجموعات أو أكثر ذات بيانات رتبية أو يمكن ترتيبها أو المتغير المستقل تصنيفي والمتغير التابع رتبي، ولا يتطلب أن تكون المجموعات متساوية العدد، فيمكن استخدامه مهما كان عدد أفراد العينة (توفيق، ١٩٨٥).

ولهذا السبب تم استخدام معادلة تحليل التباين من الدرجة الأولى (كروسكال- واليز) وهي على النحو التالي:

$$هـ = \frac{١٢ك}{ن\,(ن+١)} - ٣(ن+١)$$

حيث أن:

ن = عدد جميع الرتب (عدد الدرجات لجميع العينات).

= مجموع مربع مجموع رتب كل عينة مقسوماً على عدد أفراد العينة الخاصة بذلك المجموع.

$$= \frac{\text{مجـ}^{2}\ \text{رأ}}{\text{ن أ}} + \frac{\text{مجـ}^{2}\ \text{رب}}{\text{ن ب}} + \ldots\ldots + \frac{\text{مجـ}^{2}\ \text{رل}}{\text{ن ل}}$$

حيث أن عدد العينات = ل = أ، ب، جـ، .....، م

مجـ^{2} رأ = مجموع رتب العينة (أ)

مجـ^{2} رب = مجموع رتب العينة (ب)

مجـ^{2} رل = مجموع رتب العينة (ل)

ن أ = عدد رتب (درجات) العينة (أ)

ن ب = عدد رتب (درجات) العينة (ب)

ن ل = عدد رتب (درجات) العينة (ل)

وقد تم إدخال البيانات على برنامج التحليل الأحصائي (SPSS) للحصول على النتائج (عكاشة، ٢٠٠٢).

وتشمل الآثار الاقتصادية للفرد (تحسين دخل الفرد، تشغيل بعض أفراد الأسرة، زيادة القدرة على الاستثمار، زيادة القدرة على الإدخار، التكامل مع الصناعات المتوسطة والكبيرة، زيادة نسبة ملكية الأجهزة الكهربائية والمنزلية).

وتشمل الآثار الإجتماعية للفرد (تقوية العلاقات بالآخرين، زيادة الشعور بالمسئولية، توفير الإحتياجات الضرورية، الإستفادة من أوقات الفراغ، زيادة الإعتماد على النفس وتحقيق الذات، تأهيل الفرد للعمل في المجالات المختلفة، رفع المستوي الثقافي للأفراد، رفع درجة المشاركة للأفراد، زيادة درجة الإنتماء المجتمعي لدي الأفراد، توسيع الأفق في حل بعض المشكلات الخاصة بالفرد).

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية للمجتمع فتشمل (التقليل من حدة البطالة وتوفير فرص عمل، تحسين القرية، جذب الاستثمار، زيادة الدخل القومي، سد بعض احتياجات القرية).

وبالنسبة للآثار الاجتماعية للمجتمع فتشمل (رفع درجة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، رفع درجة مشاركة الفرد في التنموية العامة، الاستفادة من الخامات المتوفرة، الحفاظ علي البيئة من التلوث بالتخلص من المخلفات، جذب السكان للإقامة بالمنطقة، الحد من المشاكل الأسرية، خفض معدلات الطلاق، التوعية وأهمية تنظيم الأسرة. وكانت النتائج المتحصل عليها في هذا الصدد كما يوضحها جدول ١٤ أن هناك فروق معنوية بين آثار تحويلات العاملين المصرين بالدول العربية فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية على مستوي الفرد عند مستوي معنوية ٠,٠٥، وكانت الفروق من نصيب دولة الكويت ذات متوسط الرتبة الأعلى حيث بلغت ٩٨,١٧، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين آثار تحويلات العاملين بالدول العربية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية على مستوي الفرد، وربما يرجع ذلك إلى أن الهدف المشترك لجميع العاملين بالدول العربية المختلفة بالعينة هو تحسين الأحوال المعيشية بجميع بنودها.

كما يتبين من نفس الجدول أن هناك فروق معنوية بين آثار تحويلات العاملين المصريين بالدول العربية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ٠,٠١ على الترتيب، وكانت تلك الفروق من نصيب دولة الكويت أيضاً ذات متوسط الرتبة الأعلى حيث بلغت ٩٨,٦٠، ٩٨,٤٨ بالنسبة للآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع على الترتيب.

وباختبار معنوية الفروق بين الآثار المختلفة لتحويلات العمالة المصرية بالمهن المختلفة بالدول العربية سواء الآثار الاقتصادية أو الآثار الاجتماعية سواء على مستوي الفرد أو على مستوى المجتمع، حيث تم اختبار الفرض الصفري التالي لا يوجد فروق معنوية بين الآثار المختلفة لتحويلات العاملين المصريين بالدول العربية سواء الآثار الاقتصادية أو الآثار الاجتماعية بالنسبة للفرد والمجتمع. ولاختبار صحة تلك الفرض تم استخدام اختبار "كروسكال-واليز" وكانت النتائج المتحصل عليها في هذا الصدد كما يوضحها جدول ١٥ أن هناك فروق معنوية بين آثار تحويلات العاملين المصرين بالمهن المختلفة بالدول العربية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية على مستوي الفرد عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وكانت الفروق من نصيب مهنة فنية وإدارية وكتابية ذات متوسط الرتبة الأعلى حيث بلغت ٨٤,٢٤، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين آثار تحويلات العاملين بالدول العربية فيما يتعلق بالآثار الإجتماعية على مستوى الفرد.

كما يتبين من نفس الجدول أن هناك فروق معنوية بين آثار تحويلات العاملين المصريين بالدول العربية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع عند مستوى معنوية ٠,٠١، وكانت تلك الفروق من نصيب مهنة فنية وإدارية وكتابية أيضاً ذات متوسط الرتبة الأعلى حيث بلغت ٨٨,٨٣ بالنسبة للآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع.

جدول ١٤. نتائج اختبار معنوية الفروق للآثار المختلفة بتحويلات العاملين المصريين بالدول المختلفة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع

عوامل مؤشرات الدليل	الدولة	السعودية		الأردن		الكويت		ليبيا		قيمة كا^2	درجات الحرية
		عدد	متوسط الرتب	عدد	متوسط الرتب	عدد	متوسط الرتب	عدد	متوسط الرتب		
على مستوى الفرد	الأثار الاقتصادية	٦١	٧٢,١٩	٣٩	٧٣,٩٢	٢٦	٩٤,٢٣	٢٤	٦٦,١٩	٦,٤٢٠	٣
	الأثار الاجتماعية	٦١	٧٠,٣٩	٣٩	٧٠,٥٣	٢٦	٩٨,١٧	٢٤	٧٢,٠٢	*٨,٦٥٢	٣
على مستوى المجتمع	الأثار الاقتصادية	٦١	٦٦,٩٥	٣٩	٧٣,٩٥	٢٦	٩٨,٦٠	٢٤	٧٤,٧٣	*١٠,١١٨	٣
	الأثار الاجتماعية	٦١	٧٧,٩٨	٣٩	٥٣,١٩	٢٦	٩٨,٤٨	٢٤	٨٠,٥٦	**١٨,١٤٥	٣

*مستوى معنوية ٠,٠٥ ** مستوى معنوية ٠,٠١ ن=١٥٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣.

جدول ١٥. نتائج اختبار معنوية الفروق للآثار المختلفة بتحويلات العاملين المصريين بالمهن المختلفة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع

عوامل مؤشرات الدليل	المهنة	بناء وتشييد		فنية وإدارية وكتابية		خدمات		قيمة كا^2	درجات الحرية
		عدد	متوسط الرتب	عدد	متوسط الرتب	عدد	متوسط الرتب		
على مستوى الفرد	الآثار الاقتصادية	٢٠	٧٠,١٨	٧٨	٨٤,٢٤	٥٢	٦٤,٤٤	*٦,٩٠٩	٢
	الآثار الاجتماعية	٢٠	٧٥,٣٣	٧٨	٧٨,٣٣	٥٢	٧١,٣٣	٠,٨١٦	٢
على مستوى المجتمع	الآثار الاقتصادية	٢٠	٦٢,٣٥	٧٨	٨٨,٨٣	٥٢	٦٠,٥٧	*١٥,٨٩٣	٢
	الآثار الاجتماعية	٢٠	٨٨,١٠	٧٨	٧٥,٨٣	٥٢	٧٠,١٦	٢,٤٩١	٢

*مستوى معنوية ٠,٠٥ ** مستوى معنوية ٠,٠١ ن=١٥٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان المطبقة عام ٢٠١٣.

المراجـــع

البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي الإحصائي، أعداد مختلفة، القاهرة.

الهنيدي، عبداللطيف عبدالمجيد (١٩٩٠). المكونات الرئيسية لحجم وخصائص المصريين في حركة الهجرة، مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة في حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الاستقبال، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

بسادة، رأفت شقيق (١٩٩١). تحويلات المصريين المغتربين بالخارج، المورد المفقود والأمل المعقود، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

توفيق، عبدالجابر (١٩٨٥). التحليل الإحصائي في البحوث التربوية والنفسية والإجتماعية الطرق اللامعلمية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة التأليف والترجمة، الطبعة الثانية، الكويت.

حسن، محمد شوقي (١٩٩٠). آثار وانعكاسات الهجرة الخارجية على سوق العمل في مصر، مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة في حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الإيفاد ودول الإستقبال، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

عبد البديع، فريد الحسيني (١٩٧٨). المدخل في نظرية التقديرات وتطبيقاتها، مكتبة عين شمس، القاهرة، ٥.

عبد الحميد، إيمان (٢٠١٢). منهجيات التنبؤ بأوضاع سوق العمل مع التطبيق على الحالة المصرية في الفترة من (٢٠١١ إلى ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عكاشة، محمود خالد (٢٠٠٢). استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية، قسم الإحصاء التطبيقي، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى.

قاسم، منى (١٩٩٠). أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على التضخم ودور الجهاز المصرفى في حل المشكلة، مؤتمر الأسعار والدخول في مصر، جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٣-١٤ مارس.

لبن، أنور علي (٢٠٠٨). اقتصاديات تحويلات العمالة المصرية بالدول العربية، المجلة الإنتاجية والتنمية، المجلد ١٣، العدد الثالث، الزقازيق.

محمد، محمد (٢٠٠٦). ورقة عمل حول الصعوبات والمشكلات التي تواجه العمالة المصرية في الدول العربية، وزارة القوى العاملة والهجرة، القاهرة.

هدهود، علي عبدالله (١٩٩٠). دراسة اقتصادية لأهم العوامل المؤثرة على تحويلات العمالة المصرية بالخارج، مؤتمر الاقتصاد والتنمية في مصر والدول العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

Kmenta, J. (1971). Elementary of Econometrics, Macmillan Publishing Co. London.

Yamane, T. (1967). Elemeneary sampling theary. Perntice-Hall, INC., Englewood Cliffs, N.J.

AN ECONOMIC STUDY OF THE REMITTANCES OF EGYPTIAN WORKERS IN THE ARAB COUNTRIES

Saida M. Ibrahim, A.E. Mahfouz, A.A.M. Laban and Amina A. Qtup

Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT

The study deals with an economic analysis of the remittances of the Egyptian workers in the Arab countries. These remittances are considered as an important economic resources in the Egyptian economy during the past four decades. With the change occurring in the international variables that makes this resource unstable, the Egyptian economy relied on the remittances to cover a large proportion of imports payment. The Egyptian returned back due to political unstability and wars that prevailed during the last period in the Arab countries. The orientation of Arab countries states national labor instead of foreign workers including Egyptian. The remittances from Egyptian workers is still of great importance for the national economy. The number of Egyptian workers in Arab countries reached 1.04 million during the period (1990-2012), their remitiances transfers reached about 29.71 billion pounds annually. Addition Egyptian workers remittances in the Arab countries are still of great importance to Egyptian Economy. The remittances represent the most important foreign cuncies reeeipts, study about 26.8% of the total amount of foreign cariency, the Egyptian working in Arab countries have used their remittances in various investment projects.

Key words: Remittances, Egyptian labours, Arab states.

المحكمـــون:

١- أ.د. حسن نبيه أبو السعد أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنوفية.

٢- أ.د. محمـد جـابر عامـر أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.